على هامش مشروع مكافحة الأمية :

تعليم الشعب

أقرب الطرق الى العدل الاجتماعى

وإلى زيادة الثروة القومية

بقلم الأستاذ سيد قطب

اصطلحنا فى بحث مشاكلنا الاجتماعية على أنها الفقر والجهل والمرض . أما أنا فأريد أن أسقط منها " المرض " فلا أعده مشكلة أساسية ولا عيبا ذاتيا . فليس المرض إلا عرضا للمشكلتين الأخريين : الفقر والجهل ، ولو انتهينا إلى كفاح هاتين الآفتين لانتهينا فى الوقت ذاته إلى مكافحة المرض فى جميع البيئات . فالفقير الجاهل هو الذى يمرض ، ولايجد العلاج وربما لا يعرف العلاج . والغنى المتعلم لا يتعرض للمرض و إذا تعرض له عرف كيف يعالجه واستطاع أن يصل إلى هذا العلاج .

وحقيقة أن المرض قد يكون فى بعض الحالات سببا فى الفقر بعدم القدرة على العمل والانتاج . ولكن المرض الذى يؤدى إلى هذه النتيجة لا يوجد إلا فى محيط الفقراء ، فهو نتيجة لفقر سابق ، وكل ما يصنعه المرض فى هذه الحالة هو زيادة درجة الفقر لا إنشاؤه و إيجاده .

تنحصر مشاكلنا الاجتماعية الأساسية إذن فى الفقر والجهل ، ومنهما تنشأ معظم الأمراض الاجتماعية الأخرى كأعراض ظاهرية لداء دفين . منهما ينشأ المرض كما قلنا ، وعنهما تصدر العيوب الفردية والاجتماعية التى نشكو منها فى أخلاقنا وعاداتنا و بيوتنا ومجتمعاتنا ...

ولكن الجهل نفسه هو الآخر عرض من أعراض الفقر فى معظم الحالات ، ولاسيما بعد أن أقبل الناس على التعلم ولم يعد يحول بينهم و بين العلم إلا الفقر الذى يعجزهم عن أداء نفقات التعليم من جهة ، ويجعلهم فى حاجة دائمة إلى مجهود أبنائهم فى سنى الحداثة فلا يرسلونهم إلى المدارس — ولو كان التعليم بالمجان — لأن الحاجة إلى اللقمة متقدمة على الحاجة إلى العلم .

الجهل إذن عرض من أعراض الفقر ، كما أن المرض وسائر العيوب الاجتماعية عرض من أعراض الجهل والفقر معا . وحقيقة إن الجهل قد يكون سببا فى الفقر بضعف القدرة

على النجاح فى الحياة والحصول على الكسب العالى. ولكن الجهل الذى يؤدى الى هذه النتيجة لا يوجد إلا فى محيط الفقراء . فهو نتيجة لفقر سابق ، وكل ما يصنعه الجهل فى هذه الحالة هو ابقاء درجة الفقر على حالها لا إنشاء الفقر وايجاده ؟

ونخلص من هذا الى أن الفقر وحده هو مشكلتنا الأساسية ، وأن كل علاج اجتماعى لأعراض هذه المشكلة إنما هو مسكن وقتى لا يشفى من الداء فلا يلبث أن يعود فى صورة أخرى .

وعلاج الفقر يكون بطريقين فى وقت واحد :

١ — زيادة الثروة القومية .

٢ — حسن توزيع الثروة .

فأما زيادة الثروة القومية فحديثها طويل . وقد طرقنا هذا الموضوع مرات فى هـــذه المجلة ، فتحدثنا عن استصلاح الأراضى القابلة للاستصلاح والتى يقول الخبيرون إنها تساوى نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة ، وعن استغلال القوى الطبيعية فى مساقط المياه وسواها ، وعن الانتفاع بكنوز الأرض من البترول والمعادن ، وعن توسيع نطاق الصناعة — والصناعة الزراعية بشكل خاص — وعن ... وعن ... إلى آخر الكنوز القومية المدفونة التى طال الحديث عنها . فلا نعود الى تكرار هذا الحديث .

وأما حسن توزيع الثروة فحديثه كذلك طويل. وقد طرقنا هذا الموضوع مرات فى هذه المجلة ، فتحدثنا عن الوسائل الهادئة المشروعة لتحقيق هذا الغرض ، تلك الوسائل التى اتبعتها الأمم الديمقراطية مثلنا حينما أرادت أن تعيد توزيع الثروة بلا ضجة ولا انقلاب .

تحدثنا عن الضرائب المتدرجة التى يعفى منها الفقراء ويساهم فيها المتوسطون ويضطلع بعبئها القادرون ، وعن التقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى المرتبات والأجور ، حتى لا يقصر الحد الأدنى فى ضمان حياة آدمية معقولة للملايين من العمال والزراع وصغار الموظفين فى الدولة ودوائر الأعمال ، وعن مراعاة هذه القاعدة فى الضرائب غير المباشرة أى الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وأجور نقل المحصولات والمنتجات الصناعية ، بحيث تخف وطأتها على ضروريات الفقراء فيرخص ثمنها بمقدار هذا التخفيف وتثقل على كماليات الأغنياء فيرتفع ثمنها بالنسبة نفسها ، وعن الضمانات القانونية للطبقات العاملة التى تكفل لأفرادها دخلا معينا فى حالات المرض والشيخوخة والوفاة ، وتعويضا مناسبا فى حالة الاصابة والوفاة بسبب العمل إلى آخر هذه الاجراءات التى أخذت بها جميع الشعوب المتمدينة ولم نأخذ منها إلا بالقليل حتى الآن .

وتحقيق هذين الغرضين الهامين : (زيادة الثروة القومية وحسن توزيع الثروة) يأتى عن طريقين : طريق الدولة وطريق الشعب .

ولكن يبدو حتى الآن أن الدولة تجد فى طريقها عراقيل خلقها لها الماضى الطويل ، هذا الماضى الذى كان سببا فى نقص الثروة القومية وفى سوء توزيع هذه الثروة على السواء ، فهى تجاهد هذه العراقيل بقدر المستطاع ، وتعالج الموقف المعقد بصبر واناة . تعالج أن تزيد الثروة القومية بالمشروعات الاقتصادية المرهونة بمقدرة البلاد على الانفاق ، وتعالج أن تكف من أنانية الأقلية القادرة فتجد الصعوبات والاعتراضات كلما همت بتشريع يرفع مستوى الفقراء الى حدّ ما ، ويزيد أعباء رءوس الأموال الى حدّ ما .

إلا أننا نعتقد أن الجهل يعوق خطوات الدولة فى كلا الأمرين بأكثر مما تعوقها جميع العراقيل .

وتفصيل ذلك فى الأمر الأول أن المشروعات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية فى حاجة الى عقول مستنيرة والى أيادٍ مثقفة . والدولة لا تستطيع وحدها أن تخلق هذه المشروعات وأن تمولها وأن تتولى ادارتها والعمل فيها فى وقت واحد . فلا بد إذن من شعب متعلم مثقف ، يفهم اتجاهات الدولة ويقدر على الابتكار ، وعلى العمل المثمر بطبيعة الحال .

ومشروعات المستقبل جميعها فى حاجة الى قوة العلم بجانب قوة المال ، فالشعوب الجاهلة لن تستفيد شيئا من هذه المشروعات . ونحن نذكر أن الجهل هو الذى كان — ولا يزال يقعد بأثريائنا عن استثمار أموالهم فى المشروعات المالية والصناعية فيقتحمها الأجانب فى قلب البلاد ، ويزيدون ثروتهم الشخصية والقومية ، وأغنياؤنا الجهال يعتمدون فى الاثراء على اقتطاع جزء من أجور العمال ! بينما الأجانب يضاعفون أرباحهم ويضاعفون أجور عمالهم ويربحون أكثر من المصريين !

وأما تأثير الجهل فى تعويق خطوات الدولة الى حسن توزيع الثروة ، فمرده الى رضاء الفقير الجاهل بحياة لا ترضاها الحيوانات ، وقناعته بما هو أقل من الضروريات واستسلامه لأمراض نقص التغذية والأمراض الوبائية بل مساعدته بجهله على انتشار هذه الأمراض .

هذا الفلاح الذى يأكل الخبز بلا ادام ويلبس الأسمال البالية وينام بجوار الماشية لم يكن ليطيق هذا كله لو كان متعلما . وحين لا يطيق الفلاح هذه الحياة يعمل على استيفاء ضروريات الحياة الآدمية ، فيرتفع مستواه وتتوزع الثروة من نفسها توزيعا عادلا بحكم الظروف مهما كانت العراقيل فى الطريق .

تعليم الشعب اذن هو أقرب الطرق الى العدل الاجتماعى والى زيادة الثروة القومية معا. هو أقرب الطرق لأنه الطريق الطبيعى الهادئ الذى يتفق وحقائق الأشياء، ويرغم الظروف القائمة على التكيف لمواجهة التطور الطبيعى المعقول .

لن يوجد المتعلم الحافى ، ولا المتعلم الذى ينام على التراب ، ولا المتعلم الذى يأكل الخبز الجاف بلا إدام ، ولا المتعلم الذى ينام فى حظيرة الحيوانات ، ولا المتعلم الذى يمرض لنقص الغذاء . كل متعلم سيطلب لنفسه حق الحياة الكريمة وسيعمل للحصول على مقومات هـذا الحق ، وعلى الكسب الذى يجعله يتمتع به فى هذه الحياة .

يستطيع المصلحون الاجتماعيون إذن أن يسلكوا هذه الطريق فيأمنوا جميع العقبات . وهم يحاولون أن يسلكوه فى هذه الأيام .

فأما التعليم الشعبى فها هو ذا مشروع مكافحة الأمية يحاول أن ينهض به نهضة مشكورة، وقد تحدثنا فى العدد الماضى عن هذا المشروع بما فيه الكفاية .

وكل ما نرجوه بعد ذلك ألا يقف المشروع عند إزالة الأمية الكتابية . فهناك أمية عقلية حتى بين من يعرفون القراءة والكتابة ، وذلك لانعزالهم عن التيارات العامة ، وجهلهم بما يجرى فى الدولة وفى العالم . فنحب أن يحتوى البرنامج على إزالة الأمية العقلية بتنوير عقلية الشعب وتنبيهه إلى ما يجرى فى الدنيا وفى مصر بوجه خاص .

وأما التعليم العام فهناك اتجاه مشكور كذلك فى تيسيره على الناس بالمجانية وزيادة عدد المدارس وعدد الفصول ، وها هو ذا رجل كبير مسئول فى وزارة التعليم يقول فى صحيفة عامة "يجب أن يكون التعليم بالمجان" ويذكر أن الدولة تنفق على الجيش فيجب أن تنفق على التعليم وألا تحصل من المتعلمين نفقات لقاء تعليمهم .

وهـذه صيحة جريئة ولكنها واجبة . وهى لا تخص العلم وحده بل تشمل الاجتماع كذلك، فالمجتمع المصرى كما أسلفنا لن يبلغ مداه من الثروة ومن حسن توزيع الثروة إلا حين يتعلم الشعب المصرى، فلا يصبر المجموع على الفقر كشعب . ولا يصبر الفرد على هذا الفقر كانسان .

إن كل فرد يتعلم ينجو من ربقة الفقر الأسود وربقة المرض القتال فى آن واحد . ولن تستطيع الظروف السابقة والحاضرة ، ولن تستطيع الأنانية والمعاكسات ، أن تصد الفرد المتعلم والمجموع المتعلم عن الحياة الكريمة التى يطالب بها المصلحون الاجتماعيون .

سيد قطب